الأمم المتحدة S/PV.5117

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١١٧**

الجمعة، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٦/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد منونغ
	الدانمرك	السيد فابورغ – آندرسن
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد كيتوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2005/36)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-22261 (A)

0522261

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2005/36)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عساف (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/36، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ومعروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/2005/53، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الدانمرك ورومانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق S/2005/13 و S/2005/23 و S/2005/24 و S/2005/25 و S/2005/26، التي تتضمن رسائل من الممثل الدائم للبنان، وإلى الوثيقتين S/2005/14 و S/2005/40، اللتين تتضمنان رسالتين من الممثل الدائم لإسرائيل.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الكلام بعد التصويت.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار بالإجماع. وإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقدم إسهاما لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. ويؤكد استمرار وقوع الحوادث العنيفة والانتهاكات على طول الخط الأزرق على أهمية وجود قوة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ولتجدد العنف عواقب وخيمة، بما في ذلك، مؤخرا، مقتل ضابط فرنسي كان يعمل في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

ونحن ندين استخدام العنف. ونناشد الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. كما أننا ندين جميع الانتهاكات للخط الأزرق، سواء كانت برا أو جوا. وتتحمل الأطراف مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام الخط الأزرق بكامله ولمنع وقوع جميع الانتهاكات. ويبقى الخط الأزرق المرجعية المتفق عليها للمجتمع الدولي.

وتحقيقا لتلك الغاية، واتساقا مع المطالب الثابتة لمجلس الأمن، يجب على لبنان أن يعيد بسط سلطته في الجنوب، وخاصة عن طريق نشر قواته المسلحة ونزع أسلحة المليشيات. وفيما توجد آفاق مشجعة تتعلق باستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، لا بد من بذل كل الجهود للتقدم نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): لقد صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار الذي يؤيد تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونتفق مع مجلس الأمن على أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت تضطلع بدور جوهري في محاولة صون الاستقرار في جنوب لبنان، ونرى أن هذا القرار يعكس القلق المستمر للمجتمع الدولي حيال المصادر المستمرة لزعزعة الاستقرار في المنطقة. ونؤكد من جديد على أن مصالح كلا الجانبين يحققها إحلال السلام والأمن على طول الخط الأزرق، ونحض مرة أخرى على أن يسود الهدوء وضبط النفس في المنطقة.

لقد أكد الأمين العام على أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنجزت بصورة أساسية اثنتين من ولاياتها الثلاث، أما الولاية الوحيدة المتبقية فهي إعادة إحلال السلام والأمن الدوليين. ونظل نشعر بالقلق مما سماه الأمين العام الأنشطة المقلقة لحزب الله في المنطقة. وكما شهدنا مع الحوادث التي وقعت في ٩ و ١٧ كانون الثاني/يناير، وأسفرت للأسف عن خسارة في الأرواح على كلا جانبي الخط الأزرق – بما في ذلك مقتل أحد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، وهو مواطن فرنسي – فإن حزب الله يبقى مصدرا مستمرا للعنف وعقبة أمام إنجاز تلك الولاية الأخيرة للبعثة.

ولكن الحكومة اللبنانية تواصل التغاضي عن العمليات التي يطلقها حزب الله من أرض لبنان، حتى العمليات التي تبدي تجاهلا كاملا للخط الأزرق. وكما يؤكد من جديد التقرير الأخير للأمين العام عن عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن الموقف الذي تؤكده باستمرار الحكومة اللبنانية – بأن الخط الأزرق لا يسري على منطقة مزارع شبعا – لا يتسق مع قرارات مجلس الأمن، ولا يشكل، بأي حال، مبررا للسماح لحزب الله بالضلوع في أعمال العنف على طول الخط الأزرق وعبره.

وعلاوة على ذلك، فإن من واجب حكومة لبنان أن تبسط وتمارس سلطتها الكاملة الوحيدة والفعالة على جميع أراضيها وصولا إلى الخط الأزرق، تمشيا مع العديد من قرارات مجلس الأمن. وكما دللت عليه الهجمات بالصواريخ التي شنتها من الأرض اللبنانية عناصر مارقة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر الماضيين، فإن عدم نشر الحكومة اللبنانية لقواتها المسلحة بأعداد وافية لضمان تهيئة بيئة هادئة في جميع أنحاء المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن هناك.

كذلك نعتقد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت تؤدي غرضا هاما، ولكننا نرى أن استمرار شبح المليشيات المسلحة في جنوب لبنان، إضافة إلى عدم استعداد الحكومة اللبنانية لفرض سيطرتها الفعالة وحدها على جميع أراضيها، هما أخطر عائقين يعترضان وفاء القوة على نحو

سريع بولايتها النهائية المتمثلة في إعادة إحلال السلام والأمن على طول الخط الأزرق.

وتتمثل سياسة حكومة الولايات المتحدة في ضمان حماية الأشخاص المشاركين في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، من المحاكمة الجنائية أو غيرها من سبل فرض الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وفي حالة اشتراك أفراد من الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة سوف تسعى للحصول على أحكام صريحة من البلدان المستضيفة لأي بعثة ينشئها مجلس الأمن أو يأذن بإنشائها تكفل الحماية للأشخاص التابعين للولايات المتحدة.

بيد أن الولايات المتحدة ليست لديها أي شخص يعمل في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقد وافقت على عدم التماس أحكام صريحة من هذا القبيل في هذه الحالة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): انضمت الجزائر إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في التصويت مؤيدة لمشروع القرار بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد فعلت ذلك بعد أن راعى البلد الذي أعد النص الأصلي معظم الشواغل التي أعربت عنها، وأود أن أشكر ذلك الوفد على ما أبداه من مرونة.

لقد كانت المفاوضات شاقة بعض الشيء بسبب ما بُذل من جهود لإدخال عناصر سياسية نرى أنها لم تكن مناسبة في نص من هذا القبيل.

ونظرا لأن الجزائر تعلق أهمية كبرى على مواصلة القوة مهمتها في لبنان وعلى سلامة ولايتها، فهي تود التذكير بأن لا شيء يمكن أن يؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي العربي سوى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بالقوة، وتحديدا من الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري، ومزارع شبعا.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): صوتنا مع الوفود الأخرى مؤيدين لمشروع القرار الذي اعتمد من فوره. وتعرب البرازيل عن دعمها الكامل للدور الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان، تمشيا مع ولايتها المحددة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، والمتمثلة في تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، ومساعدة حكومة لبنان على كفالة عودة سلطتها الفعلية إلى هذه المنطقة، وإعادة إحلال السلام والأمن الدوليين.

ونشجع الأمين العام، لدى إعداد توصياته فيما يتعلق باستعراض ولاية القوة وهياكلها، على النحو المتوخى في الفقرة ١١ من المنطوق، على أن يأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، آراء الحكومة اللبنانية وأفكارها بشأن هذه المسألة.

ويساور وفدي قلق خطير إزاء استمرار حالات التوتر، والخطاب العدائي، والمناوشات، التي تتسم بها الحالة على طول الخط الأزرق، وبعضها له عواقب قاتلة. ونأسف لأن هذه الحوادث يستمر حدوثها بالرغم من النداءات المتكررة التي يوجهها المجلس والأمين العام وممثلوه في ذلك الصدد.

ونهيب بكلا الطرفين أن يمتثلا امتثالا كاملا للأحكام الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات المجلس التالية. ونتوقع من إسرائيل أن تحترم بشكل كامل السلامة الإقليمية للبنان وسيادته بالكف عن عمليات خرقها المتكررة للمجال الجوي اللبناني، التي ثبت أنها تنطوي على آثار مزعزعة للاستقرار واستفزازية واضحة.

ويجب على الحكومة في بيروت بدورها أن تفعل المزيد لفرض سلطتها الفعلية وسيطرتها على الجزء الجنوبي من أراضيها، وأن تعيد تقييم مواقفها بشأن نشر قواتها على امتداد خط الانسحاب. كما نناشد كلا الطرفين أن يمتثلا

لالتزاماتهما بضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. ويجب عليهما أن يبذلا قصارى جهدهما للحيلولة دون تكرار حوادث مثل التي وقعت في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة ثانية لكل من فرنسا والسويد وللأسرتين المعنيتين عن تضامننا إزاء وفاة وإصابة اثنين من رعاياهما. وتشدد كل من إسرائيل ولبنان، كما يشير الأمين العام في تقريره الأخير، على رغبتهما في تجنب المواجهة. ونحن نحث كليهما على أن يتصرفا بما يتفق مع تلك التطلعات.

وتلتزم البرازيل التزاما حقيقيا بالعمل على إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونتوقع أن يغتنم الطرفان، بدعم من المجتمع الدولي، الفرص الحالية المتاحة ويحافظا على هذا الزخم المؤاتي.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تعلق اليابان أهمية كبيرة على دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وترحب باتخاذ قرار تجديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى.

ويولي الوفد الياباني اهتماما خاصا لنقطتين هما على وجه التحديد الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ٧ من منطوق القرار. ففيما يتعلق بالفقرة التاسعة من الديباجة، ترى اليابان أننا استطعنا، بفضل المناقشات الواسعة النطاق والمساهمات القيّمة من أعضاء المجلس، أن نتفق على نص متوازن جيدا تتجلى فيه القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الماضي.

وأما فيما يتعلق بالفقرة ١١ من المنطوق، فإن اليابان بوصفها من أكبر الجهات المساهمة ماليا في أنشطة عمليات حفظ السلام، تتمسك بموقف أساسي هو أن تكون جميع بعثات حفظ السلام قيد الاستعراض الدائم فيما يتعلق بولاياتها وهياكلها، ولا سيما في ضوء الطلب المتزايد في أرجاء العالم على عمليات حفظ السلام والطابع المتغير لهذه العمليات. وتنطبق ضرورة الاستعراض على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أيضا. ونظرا لأهمية القوة، نعتبر هذه الفقرة مناسبة لتعزيز فعاليتها وكفاءتها.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): تضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ إنشائها بدور هام في صون الاستقرار في هذه المنطقة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها.

وتمشيا مع توصية الأمين العام، وبناء على طلب الحكومة اللبنانية، فإننا نؤيد اتخاذ مجلس الأمن قرارا فنيا بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية. ونعرب عن امتناننا لما أظهرته جميع الأطراف من روح بنّاءة خلال المشاورات بشأن مشروع القرار المذكور.

ورغم أن هذا النص لا يزال غير مرضٍ بشكل كامل فإن الوفد الصيني، آخذا في اعتباره الحالة العامة، قد صوت مؤيدا لمشروع القرار.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنناشد الطرفين المعنيين من جديد أن ينفذا التزاماتهما بشكل فعال، وأن يحترما الخط الأزرق احتراما كاملا، وأن يمارسا الحد الأقصى من ضبط النفس، وأن يشتركا في صون السلام والاستقرار على امتداد الحدود.

لقد شهدت العلاقة بين إسرائيل وفلسطين شيئا من التحسن. وتتحرك عملية السلام في الشرق الأوسط في اتجاه إيجابي. ونظرا لأن مسألة لبنان وإسرائيل تشكل جزءا هاما من عملية السلام في الشرق الأوسط، نرجو أن يغتنم كلا الطرفين الفرصة السانحة لاستئناف محادثاتهما على وجه السرعة بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يحاولا التوصل إلى توافق في الآراء، وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في موعد قريب.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أدلت روسيا بصوتها مؤيدة لمشروع القرار بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وقد حظيت ولايات هذه القوات على مدى تاريخها بتصويت إجماعي على الدوام، ولم نرد أن نخالف هذا التقليد أو أن نستحدث سابقة تخرج عن مبدأ التصويت الإجماعي على الولايات المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة.

بيد أننا نود الإشارة إلى أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن لا يرضينا تماما. ونعتقد أن هذا القرار قد أقحمت فيه السياسة أكثر مما ينبغي، وأنه لا يستهدف تحسين طابع عملية الأمم المتحدة في جنوب لبنان بقدر ما يستهدف ممارسة الضغط على بيروت وإجبارها على السعي لحل مسائل لا يمكنها ببساطة حلها، وذلك نظرا لدواع موضوعية، وبسبب الحالة العامة في الشرق الأوسط.

وفي محاولة للتقليل من عملية إضفاء الطابع السياسي على هذا القرار، قمنا بتقديم عدة تعديلات عليه لمحاولة جعله أكثر توازنا، وذلك خلال النظر فيه على مستوى الخبراء. وخلال المشاورات الأخيرة بشأن مشروع القرار، بذلنا جهدا إضافيا محاولين تقديم تعديل طفيف كان في تقديرنا أنه سيضفي عليه مزيدا من التوازن. لكن للأسف لم يتم قبول مقترحاتنا.

إن روسيا تقبل تماما ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما هي حاليا. ولكننا عندما نناقش استعراض ولاية وهيكل القوة، نعتقد أنه ينبغي أن نعتمد على تجربة الأمين العام في هذا المضمار، وعلى فهمه وتفسيره للأوضاع في المنطقة. وبالطبع فإننا نعتقد أنه لا بد أن يأخذ في الاعتبار وجهات نظر وآراء الحكومة اللبنانية.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على رأينا بأنه من المستحيل حل المشاكل القائمة في جنوب لبنان بدون التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط تغطي جميع المسارات. فبدون تناول المسارين اللبناني والسوري لن يتسنى التوصل إلى سلام راسخ في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن المعروفة جيدا – وأعني القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) – ومبادئ مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢ خلال مؤتمر قمة بيروت لجامعة الدول العربية.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥) وذلك لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر إضافية. وأود أن أؤكد على روح التعاون التي سادت خلال إعداده. إن اتخاذ هذا القرار بالإجماع دليل على أن المجلس يرى أن الأوضاع السائدة على الأرض ما زالت تهدد السلم والأمن في المنطقة.

وهنالك عنصر في القرار نود أن نعقب عليه. من المفهوم جيدا أن العدد المتزايد لعمليات حفظ السلام المنتشرة في جميع أنحاء العالم، مع اتساع نطاق الأنشطة التي تقوم بها، جعل من الضروري بشكل ملحّ استعراض هياكل عمليات حفظ السلام الحالية وبغية زيادة فعاليتها العملية من خلال استخدام الموارد المحدودة. ومع ذلك، ينبغي الاضطلاع باستعراض عمليات حفظ السلام وفقا للمعايير الموضوعية، والظروف القائمة في الميدان، وينبغي أن تحددها عوامل أساسية، بعد تقييم المخاطر التي تكتنف كل حالة على حدة. وغني عن البيان أن آراء ووجهات نظر البلد المضيف تضطلع بدور هام وينبغي أن تؤخذ في الحسبان بشكل مناسب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الأرجنتين.

لقد صوتت الأرجنتين لصالح القرار. وإننا نعتقد أن اتخاذ هذا القرار بالإجماع له أهمية كبيرة جدا لأن ذلك

يشكل دعما مهما لاستمرارية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويجب أن تستمر تلك القوة في المساهمة في استعادة السلم والأمن في المنطقة.

ويولي بلدي أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق، ومعالجة أية أحداث قد تقع هناك، ومنع أعمال العنف. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، فإننا ممتنون لأن المجلس، في هذه المناسبة، اتخذ القرار بالإجماع. ونعتقد أنه قد تم إعداد النص بشكل مؤات خلال فترة المفاوضات التي دارت على مدى الأيام القليلة الماضية.

وأود أن أشير إلى أنه قبل مجرد بضعة أسابيع، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء أعمال العنف التي وقعت على طول الخط الأزرق، ولا سيما نتيجة للحوادث التي وقعت في ٩ كانون الثاني/يناير. وتدل هذه الحوادث بشكل واضح على أنه ثمة خطر حقيقي من جراء تصاعد أعمال العنف والانتقام التي قد تتسبب بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها.

ويشعر بلدي بالقلق على نحو خاص لأنه، بالرغم من مرور فترة اتسمت بالهدوء النسبي على طول الخط الأزرق، ما زال التوتر بين الطرفين على أشده. وتكرر الأرجنتين مناشدتها للطرفين كي يعملا بأقصى درجة من الحذر وضبط النفس من أجل وضع حد للانتهاكات التي تجري على طول الخط الأزرق والامتثال بشكل كامل لالتزاماتهما بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والبيانات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن.

وبالرغم من التأثير الإيجابي الذي يشكله وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الميدان، يجب ألا ننسى، كما ذُكر في الفقرة ٨ من منطوق القرار، أن المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على وقف إطلاق النار واحترام خط الانسحاب تقع على عاتق إسرائيل ولبنان. وتؤيد الأرجنتين جهود الحكومة اللبنانية، وسنواصل تقديم الدعم لكل التدابير المتخذة لتعزيز الأمن في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه يجب دراسة الوضع في جنوب لبنان في سياق إقليمي أوسع. ولا يوجد أدنى شك في أن ما يحدث هناك له أثر على كامل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولذلك، تود الأرجنتين أن تشير مرة أخرى إلى أهمية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بموجب القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد عساف (لبنان): إن لبنان يقدّر كثيرا الجهود والتضحيات التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سعيا إلى نشر الأمن والسلم الدوليين في المنطقة. وتشدد الحكومة اللبنانية على أهمية بقاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى استكمال تنفيذ المهمة التي أنيطت بها منذ فترة طويلة، وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وبدون أي تعديل.

وترى الحكومة اللبنانية أنه كان من المناسب إصدار قرار تقني لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من دون الاقتباس انتقائيا من تقرير الأمين العام، ومن دون إدخال عناصر سياسية عليه قد تنعكس سلبا على الأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.